«لن تتمكن السياسة الخارجية الأميركية من تحقيق أهدافها عبر تجاهل مصالح الهند»...
هارش بانت أستاذ في معهد King's College London.

حذارِ من ردّ الفعل الإيراني!

Joshua Gleis Christian*- Science Monitor

إذا استمر الضغط الداخلي وشعرت القيادة الإيرانية الراهنة التي يرأسها خامنئي أنها تتعرض لتهديد أكبر، فلن تتوانى عن استخدام قدرتها على دفع التطورات نحو الأسوأ بسرعة. فقد تأمر باتخاذ عدد من الخطوات لإعادة توجيه تركيز المجتمع الدولي، مما يتيح لها بالتالي كبح المنشقين الإيرانيين بقوة أكبر.

رغم تزايد الآمال بأن تؤدي الانتفاضة السياسية الإيرانية في النهاية إلى تغيير إيجابي في النظام، فإن الغرب عليه أن يحذر. فعندما تشعر القوى الشرق أوسطية أنها واقعة في مأزق، تحاول مهاجمة دول خارجية بطريقة عمياء.

صبّ العالم العربي الكثير من اهتمامه على إسرائيل وصراعها مع الفلسطينيين، في محاولة لتحويل الاهتمام الجماعي لشعوبهم المحلية بعيداً عن مشاكلهم الخاصة، ويبدو أن الحكومة الإيرانية تتبع هذه الاستراتيجية.

مع أن الرئيس أوباما يبذل قصارى جهده ليُظهر أن الولايات المتحدة لا تقف وراء الانتفاضة الإيرانية، فإن النظام الحاكم الإيراني حذر الأميركيين من التدخل في شؤونه، فزاد هذا الأمر من التوتر وقلل من فرص إجراء مفاوضات نووية ناجحة مع الولايات المتحدة وأوروبا.

وإذا استمر الضغط الداخلي وشعرت القيادة الإيرانية الراهنة التي يرأسها خامنئي أنها تتعرض لتهديد أكبر، فلن تتوانى عن استخدام قدرتها على دفع التطورات نحو الأسوأ بسرعة.

على سبيل المثال، قد تقرر إيران رفع التوتر مع بريطانيا لأنها تعلم أن ردّ المملكة المتحدة سيكون محدوداً. ففي شهر مارس عام 2007، اعتقلت إيران خمسة عشر بحاراً بريطانياً تحت تهديد السلاح واحتجزتهم طوال أسبوعين تقريباً، مدعية أنهم «انتهكوا» المياه الإقليمية الإيرانية.

وفي هذه الحادثة، كما في التوقيف الأخير لموظفي السفارة البريطانية، حذرت بريطانيا من أن تهويل إيران قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. إلا أنها تراجعت ما إن أُطلق سراح الموظفين.

بما أن إيران الدولة الأكبر الراعية للمجموعات الإرهابية، فقد تقرر استخدام قوة «حزب الله» التابع لها لتنفذ هجوماً إرهابياً مميتاً.

من المعروف أن خلايا «حزب الله» تعمل في أنحاء العالم المختلف. فقد حذر أخيراً نائب مفوض قسم مكافحة الإرهاب في دائرة الشرطة في مدينة نيويورك من أن «حزب الله» أخطر من تنظيم «القاعدة».

وإذا شعرت القيادة الإيرانية أن أسسها مهددة، فقد تأمر باتخاذ عدد من الخطوات لإعادة توجيه تركيز المجتمع الدولي، مما يتيح لها بالتالي كبح المنشقين الإيرانيين بقوة أكبر.

قد تتخذ هذه الخطوات شكل اعتداء إرهابي خطير شبيه بالهجوم الذي نفذته في عام 1994 ضد مقر «المجمع اليهودي» في بوينس أيرس. ويمكن أن تأتي أيضاً على شكل محاولة تجديد الأعمال العدائية على الحدود الشمالية لإسرائيل، خصوصاً بعد أن فشل «حزب الله» اليوم في الفوز بالأكثرية في الانتخابات الأخيرة وأعاد تأكيد دعمه لقيادة خامنئي.

قد تقدم إيران على تدبير آخر يتمثل في برنامجها النووي، وتسعى الى تطوير تكنولوجيا نووية. وعبّر الإسرائيليون عن قلقهم من أن إيران تسرّع تطويرها الصواريخ، وإذا استمرت المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي مجمدةً، فقد تشعر إسرائيل والولايات المتحدة أنهما مرغمتان على الرد بقوة.

هذه أسوأ الاحتمالات التي قد تنشأ. ولكن بالنظر إلى الطريقة التي فاجأت بها الانتفاضة الداخلية الإيرانية الجميع، على الدول الغربية أن تبقى مستعدة لأي طارئ. فيلزم أن تزيد واشنطن من استخدامها الدبلوماسية الملزمة والدبلوماسية العامة، واستراتيجية استعملتها إدارات سابقة بنجاح في البلقان وهايتي. وعليها أن تؤكد للإيرانيين أنها تدرك ما قد يقدمون عليه وأنها لن تتساهل مع خطوات مماثلة.

* باحث زائر في معهد سالتزمان لدراسات الحرب والسلم في جامعة كولومبيا. حاز أخيراً شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية فلاتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة «تافتس».

بالنظر إلى الطريقة التي فاجأت بها الاضطرابات الداخلية الإيرانية الجميع على الدول الغربية أن تبقى مستعدة لما قد يفعله النظام بعد ذلك

«حزب الله» يعرقل خفض التوتّر السوري - السعودي

Sami Moubayed* -Asia Times

يرفض عدد من السياسيين البارزين في المملكة العربية السعودية أن يقوم الملك عبدالله بهذه الرحلة قبل أن يشكّل الحريري حكومة وحدة وطنية في لبنان. فمرافقة رئيس وزراء فعلي مختلفة تماماً عن اصطحاب رئيس وزراء منتخب لم ينجح طوال ثلاثة أسابيع من المشاورات في تشكيل حكومة.

عندما قررت سورية والمملكة العربية السعودية إصلاح العلاقات بينهما، بُعيد انتهاء الاعتداء الإسرائيلي على غزة في شهر يناير، توقع البعض ألا يدوم هذا التقارب طويلاً، وأنه وُلد فقط من حاجة السعودية إلى فتح قنوات مؤقتة مع «حماس».

تُظهر نتائج الحرب جلياً أن هذه المنظمة الإسلامية لم تُدمَّر على يد القوات الدفاعية الإسرائيلية وأن مقاطعتها لن تجعلها تختفي. علاوة على ذلك، عنى تزايد شعبية «حماس» في الشارع الإسلامي، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، وواقع أن عدداً من مواضع الثقل الغربية، مثل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بدأت تتحاور مع «حماس» عن طريق سورية أن على السعودية أن تحذو حذوها.

كانت السعودية أيضاً تراقب عن كثب الوضع في العراق، مدركة أن أيام الأميركيين في هذا البلد الذي مزّقته الحرب باتت معدودة، لاسيما بعد وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض. إذن، كان فراغ سيتشكل وكانت ستملأه إما السعودية وإما إيران. وأرادت السعودية جذب سورية إلى صفها لأن الأجندة السورية الخاصة بعراق ما بعد حقبة الولايات المتحدة شبيهة بالأجندة السعودية وبعيدة كل بعد عن أجندة طهران. فشكل التلاقي في مسألة العراق والرئيس الجديد في واشنطن والحاجة إلى التعاون في الشأن الفلسطيني أسباب التقارب السوري السعودي.

تصدرت الصفحات الأولى في الصحف العربية صورَ للملك السعودي، وهو يبدي تودداً إلى الرئيس السوري بشار الأسد في قمة غزة في شهر يناير، إلا أن كثيرين ادعوا أنه، باستثناء جلسات التصوير، ما كنا سنشهد أي أمر مهم. فمع أن نقاطاً مشتركة كثيرة تجمعهما في المسألة العراقية، مازال هذان البلدان يواجهان اختلافات كبيرة بشأن لبنان.

ولكن منذ ذلك الحين، يرسل البلدان إشارات إيجابية أحدهما نحو الآخر. ففي مطلع عام 2009، سمحت سورية بفتح مكاتب الصحيفة السعودية المشهورة، «الحياة»، التي كانت قد أُقفلت بعدما بلغت العلاقات السورية السعودية أدنى درجاتها في أكتوبر عام 2008. وسُمح لهذه الصحيفة، التي تعكس مقاربة سعودية معقدة إلى شؤون العالم، بأن تُباع مرة أخرى في أكشاك الصحف والمجلات.

ثم تعاون البلدان في مسألة انتخابات المحافظات في العراق، وتمكنا بفضل تأثيرهما في القادة السُنّة من إعادة المجتمع السُنّي إلى العملية السياسية، حتى في مواضع التمرد السُنّي الساخنة السابقة، مثل مسقط رأس صدام حسين، تكريت.

لم تسعد سورية ولا السعودية برؤيتهما العراق محكوماً منذ عام 2005 من سياسيين شيعيين مدفوعين دينياً، في حين أن السُنّة (الذي يحتمون تقليدياً تحت مظلة دمشق والرياض) مهمشون بعنف.

ما إن انتهت الانتخابات العراقية حتى زار وزير الخارجية السوري وليد المعلم الرياض وتعهد بالعمل مع نظيره السعودي من أجل انتخابات برلمانية نزيهة وديمقراطية في لبنان. وعُيّن أخيراً سفير سعودي جديد في دمشق، عبدالله بن عبدالعزيز العيفان، مالئاً بالتالي المنصب الذي بقي فارغاً طوال ما يفوق السنة.

في وقت باكر من هذا الشهر، زار الأمير عبدالعزيز بن عبدالله، مبعوث الملك السعودي الشخصي، ووزير الثقافة السعودي عبدالعزيز خوجة دمشق لتمهيد الطريق أمام زيارة ملكية سعودية إلى سورية. كانت زيارة الملك مقررة، وفق الصحف العربية اليومية، نحو منتصف شهر يوليو. وقيل إن الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس الوزراء المنتخب سعد الحريري سينضمان إليه في دمشق. رحبت الصحف السورية بهذه الزيارة المقترحة، ما بعث برسالة قوية إلى السعودية مفادها أن دمشق قد تُرحّب قريباً بالحريري، على الرغم من لهجته المرتفعة المناهضة لسورية منذ عام 2005. وهو سيلقى الترحيب لأنه بصحبة ملك السعودية، حسبما أشارت الرسالة على ما يبدو.

ولكن فجأة، وسط هذه التوقعات الإعلامية العالية عن الزيارة التي ستجمع عبدالله وسليمان والأسد، لم يذهب الملك السعودي إلى سورية، ما أثار الكثير من التخمينات بشأن السبب الذي حال دون ذلك. فعلّقت بثينة شعبان، مستشارة إعلامية للرئيس الأسد، أن ما من تاريخ حُدد للقمة العربية السورية (من دون أن تشير إلى الحريري)، مضيفة أن الملك عبدالله مرحّب به في دمشق في أي وقت أتى. كذلك ذكرت أن ما من «تعقيدات لبنانية» عرقلت تحسن العلاقات بين البلدين.

يصر السوريون على أن التقارب السعودي السوري الذي بدأ في مطلع عام 2009 مازال مستمراً، بخلاف ما تذكره تقارير وسائل الإعلام العربية.

يرفض عدد من السياسيين البارزين في المملكة العربية السعودية أن يقوم الملك عبدالله بهذه الرحلة قبل أن يشكّل الحريري حكومة وحدة وطنية في لبنان. فمرافقة رئيس وزراء فعلي مختلفة تماماً عن اصطحاب رئيس وزراء منتخب لم ينجح طوال ثلاثة أسابيع من المشاورات في تشكيل حكومة.

فشل الحريري حتى اليوم في حمل الأطراف كلها على القبول ببرنامجه، لأن «حزب الله» لم يوافق بعد على برنامج رئيس الوزراء الجديد. يصر «حزب الله» على الفوز بالقدرة على العرقلة في الحكومة الجديدة، أو ما يُسمى «الثلث المعطِّل»، كي يمنع الحريري من تمرير أي تشريع يتعلق بسلاحه أو المحكمة الدولية، التي تحقق في مقتل والد الحريري، من دون أن يحصل أولاً على موافقة المعارضة وعلى رأسها «حزب الله».

في المقابل، انتقد أعضاء تحالف «14 آذار» الانتخابي، والحريري أحد أطرافه، «حزب الله»، مدعين أن من غير المنطقي إعطاء الثلث المعطل لحزب لا يملك إلا أحد عشر مقعداً في البرلمان، أو لمعارضة فازت بأقلية سبعة وخمسين مقعداً من أصل مئة وثمانية وعشرين. ومن الحلول المطروحة منح المعارضة التي يقودها «حزب الله» القدرة على التعطيل في مسائل محددة، مثل الموازنة وإعلان الحرب، إلا أن هذا الطرح لم يلقَ القبول عند «حزب الله»، ما أوضح أنه يريد قدرة تعطيل كاملة داخل الحكومة ككل.

يرتبط هذا السلوك، حسبما يدعي تحالف «14 آذار»، بـ«مطالب صعبة المنال» تتمسك بها المعارضة، التي يقودها «حزب الله»، بغية الحؤول دون نجاح الحريري في تشكيل الحكومة، ما يعرقل بالتالي زيارة الملك السعودي إلى سورية.

لكن قائد «حزب الله» حسن نصر الله تحدث الأسبوع الماضي، ونفى أن يكون «الثلث المعطّل» هو ما يمنع حزبه من المشاركة في حكومة الحريري. وأكد أن حزب الله لا يريد «أي ضمانات» بشأن سلاحه أو المحكمة الخاصة المتعلقة باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

وذكر نصر الله أيضاً: «سأدعم أنا شخصياً هذه الحكومة»، حتى لو لم تضم أعضاء من (حزب الله). ويعتقد كثيرون أن لهجته هذه تهدف إلى إخفاء شرخ كبير بينه وبين الحريري، مع أن هذين القائدين كليهما يستمران في إنكار وقوع أي خلاف بينهما.

يريد «حزب الله» بالتحديد الثلث المعطّل في حكومة الحريري، شأنه في ذلك شأن حليفتيه سورية وإيران، خشية أن يستخدم الحريري منصبه في لبنان ليحوّل هذا البلد إلى منصة إطلاق ضد دمشق، ما يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً بين عامي 2005 و2006.

في الختام، «حزب الله» غاضب لأن الحريري لم يتراجع. ولن ينضم بالتأكيد إلى الحكومة، على الرغم من كل الكلام المعسول، في حال لم يمنحه رئيس الوزراء المنتخب الثلث المعطل.

* محلل سياسي سوري.

الحريري فشل حتى اليوم في حمل الأطراف كلها على القبول ببرنامجه لأن «حزب الله» لم يوافق بعد على برنامج رئيس الوزراء الجديد

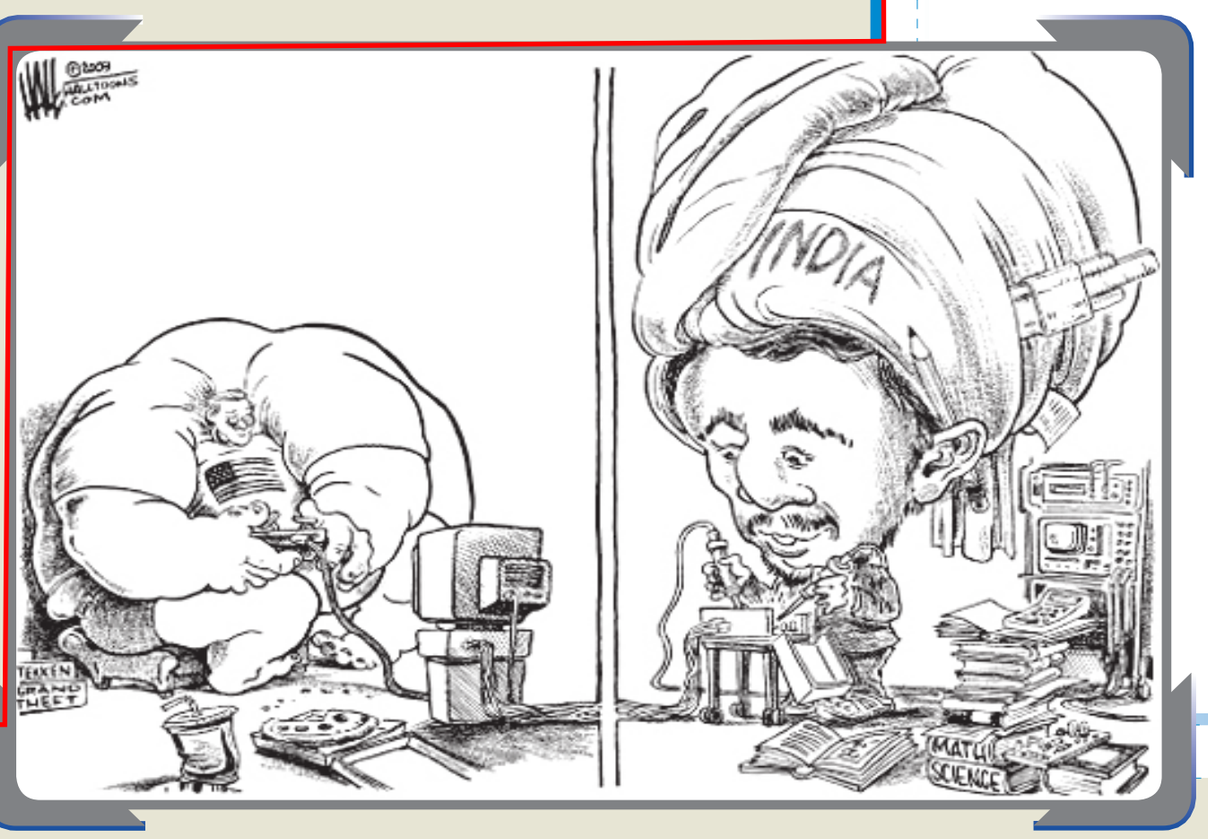

مقاربات أوباما الفارغة تجاه الهند

Harsh Pant*-Daily Times

نظراً إلى اعتماد الولايات المتحدة الاقتصادي إلى حد كبير على بكين، تبدو فكرة مجموعة الدولتين G2 (أو مجموعة الثلاث G3 أيضاً)، منطقية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكنها تجعل الهند مهمّشة في التخطيط الاستراتيجي للأمور.

السياق الوحيد الذي أتى فيه أوباما على ذكر الهند حتى اليوم، كان الحاجة إلى حل مسألة كشمير لإيجاد طريقة للخروج من مأزق الغرب في أفغانستان. وها هو الحديث عن شراكة استراتيجية بين البلدين على وشك أن يتبدد.

شدّدت زيارة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون المرتقبة منذ زمن طويل إلى الهند على التأكيد العام المعتاد بأن «الهند شريكة أساسية للولايات المتحدة في بناء نظام عالمي مستقر». لكن ما من شك في أن عنصر التشويق قد غاب. فتراجع الحماسة بشأن الشراكة الاستراتيجية التي وضعتها إدارة بوش، والتي منحت الهند مركز دولة نووية بحكم الواقع، يطرح شكوكاً جديدة في آسيا. مع تبدل ميزان القوى في آسيا وسط حديث عن مجموعة دولتين، أي «G2»، بين الولايات المتحدة المتعثّرة اقتصادياً والصين القوة العملاقة البارزة، وقد ينجم عن أي تراخ في العلاقات الهندية الأميركية عواقب غير متوقّعة تتخطى المحيط الهندي.

ما من شك في أن العلاقة الهندية الأميركية التي فقدت بعضاً من بريقها المُكتسَب خلال حقبة بوش لا تقلل من قدر العلاقة بالنسبة إلى كلا الجانبين. فالروابط الاقتصادية والدفاعية تتحسّن مع وضع الولايات المتحدة والهند اللمسات الأخيرة على اتفاق يُدعى End User Verification Agreement سيسمح للشركات الأميركية ببيع أسلحة متطورة إلى الهند. من جهة أخرى، تشهد التجارة الثنائية ازدهاراً، وستشكل الهند مصدراً أكبر حتى من الهجرة إلى الولايات المتحدة في العقود المقبلة. إلى ذلك تزداد فعالية المجتمع الهندي في الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى في تعزيز تأثيره لناحية الترويج للعلاقات الثنائية الجانب.

لكن التوتر السائد بين واشنطن ونيودلهي لم تبدده كلمات كلينتون المعسولة، فالقلق المتنامي ناجم عن تغيّر الإدارة في واشنطن بقدر ما هو ناجم عن الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة. كان جورج بوش الابن، الذي أبدى تخوّفاً كبيراً من بروز الصين الشيوعية، متحمّساً شخصياً لإقامة علاقات متينة مع الهند. لذلك كان على استعداد للتضحية بهواجس سائدة منذ وقت طويل في الولايات المتحدة بشأن الحد من انتشار الأسلحة النووية لاحتواء الهند النووية والاعتراف بها كلاعب أساسي في آسيا الجنوبية، منفصل عن باكستان.

إن انشغال إدارة أوباما بحماية نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية، مواجهة التحدي الفوري الناجم عن تنامي خطر حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، وحل المشكلة الاقتصادية غير المسبوقة دفع بها إلى اعتماد مجموعة مختلفة تماماً من الأولويات وأجندة تضطلع فيها الهند بدور هامشي. السياق الوحيد الذي أتى فيه أوباما على ذكر الهند حتى اليوم كان الحاجة إلى حل مسألة كشمير لإيجاد طريقة للخروج من مأزق الغرب في أفغانستان. وها هو الحديث عن شراكة استراتيجية بين البلدين على وشك أن يتبدد.

مع ذلك، تحاول إدارة أوباما منذ فترة تصحيح بعض أخطائها التي ارتكبتها في وقت باكر. فسعت منذ ذلك الحين إلى التوضيح بأن الولايات المتحدة لا تحاول «التفاوض» بشأن حوار بين الهند وباكستان أو الضغط على البلدين لاستئناف المحادثات الثنائية الجانب. وكما شدّدت كلينتون في الهند، «فإن الحوار بين الهند وباكستان يخص البلدين». لكن مثل هذا الخطاب لم يغير الانطباع لدى الهند بأن الإدارة الجديدة تبدو عازمة على تهميش المخاوف الهندية.

لا شيء على الأرجح يسلّط الضوء على التحوّل في هذه العلاقة أكثر من قلق أوباما العميق بشأن تعزيز نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية. المقلق بالنسبة إلى الهند هو أن إدارة أوباما هي التي أقنعت بلدان مجموعة الثماني عملياً بإصدار بيان في القمة الأخيرة في لاكويلا ملزمة العالم الصناعي المتطوّر بتطبيق المقترحات على «قاعدة وطنية» لتعزيز الضوابط على أنشطة وتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة والتي وردت في اجتماع مجموعة موردي المواد النووية.

إن هذا البيان الأخير الصادر عن مجموعة الثماني بشأن حظر أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة على البلدان غير الموقّعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (والتي تعتبر الهند من ضمنها) أثار تساؤلات حول مستقبل اتفاقية التعاون النووي بين الولايات المتحدة والهند الذي وعد الهند بـ«التعاون المدني والنووي الكامل». على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تعِد يوماً بتقديم تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة للهند، يساعد دورها في تشجيع الآخرين على حرمانها منها على تقوية أولئك الذين سلّموا دوماً في الهند بأن الولايات المتحدة يستحيل أن تكون يوماً شريكةً استراتيجية للهند يمكن الاعتماد عليها.

حين عبثت الإدارة الجديدة بفكرة مجموعة الدولتين بوصفها حكما عالميا مشتركا بين الولايات المتحدة والصين ترعى هذه الأخيرة بموجبه منطقة آسيا والمحيط الهادئ و«تديرها»، أثار هذا الأمر ردود فعل سلبية شديدة من قبل الحلفاء الأميركيين في المنطقة، لذلك قررت الولايات المتحدة تغيير مسارها، وهكذا يجري الحديث اليوم عن مجموعة الثلاث- منتدى قد يضم الولايات المتحدة، الصين واليابان هذا الشهر للمرة الأولى. يهدف ذلك بشكل رئيس إلى تهدئة اليابان التي شعرت بأنها مهمّشة بسبب تنامي العلاقة الودية بين الولايات المتحدة والصين.

ونظراً إلى اعتماد الولايات المتحدة الاقتصادي إلى حد كبير على بكين، تبدو فكرة مجموعة الدولتين (أو مجموعة الثلاث أيضاً) منطقية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكنها تجعل الهند مهمّشة في التخطيط الاستراتيجي للأمور. فبعد أن كانت الهند تعتبر قوة ناشئة وعنصر موازنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بات اليوم يُنظَر إليها مجدداً كلاعب إقليمي في جنوب آسيا تقتصر أهميتها في نظر الولايات المتحدة في الحرص على أن تقاتل باكستان حركة طالبان بكل عزمها من دون الانشغال بموضوع كشمير.

لا يسع البلدان الأصغر في شرق آسيا وجنوب شرقها، فضلاً عن الدول المتاخمة للهند والتي تحاول الصين التودد إليها، سوى ملاحظة تغيّر ميزان القوى الذي تعكسه مناورات واشنطن، وبالتالي تكييف سياساتها على هذا الأساس. فهل تكون هذه البلدان مستعدة على حد سواء لبناء روابط أقوى مع الهند إن رأتها تُهمَّش من قبل الولايات المتحدة؟ كيف سيؤثر ذلك على موقفها تجاه القوة الآسيوية في مجموعة الدولتين الصاعدة؟

تولّد هذه التحوّلات ضرورة ملحة لدى الهند لإيجاد وسائل لتحسين ميزان القوى في المنطقة. ثمة بعض السخرية في واقع أن السياسة المحلية قيّدت خيارات الهند في الوقت الذي أرادت فيه إدارة بوش التودّد إليها. اليوم وبعد أن تألّفت حكومة أقوى في نيودلهي، لم تعد واشنطن مهتمة على ما يبدو.

ستكون إدارة أوباما قصيرة النظر إن حاولت التقليل من مكانة الهند. في ما يتعلّق بكل المسائل التي تحتل الأولوية في الأجندة العالمية- تغيّر المناخ، الحد من انتشار الأسلحة النووية، المفاوضات التجارية- تظل الهند لاعباً حيوياً والشراكة الأميركية الهندية هي أفضل طريق لتحقيق نتائج مستحبّة. لذلك سيكون على إدارة أوباما القيام بأكثر من مجرد التصريح بأنها تتفهم مخاوف الهند. وكما اكتشفت كلينتون في محادثاتها بشأن المناخ، فإن نهوض الهند يعني أيضاً سعيها المتزايد إلى إثبات وجودها ولن تكون السياسة الخارجية الأميركية قادرة على تحقيق أهدافها عبر تجاهل مصالح الهند.

* أستاذ في معهد King's College London.

تشهد التجارة الثنائية بين واشنطن ونيودلهي ازدهاراً وستشكل الهند مصدراً أكبر حتى من الهجرة إلى أميركا في العقود المقبلة

التوتر السائد بين واشنطن ونيودلهي لم تبدده كلمات كلينتون المعسولة فالقلق المتنامي ناجم عن تغير الإدارة في واشنطن بقدر ما هو ناجم عن الأزمة الاقتصادية التي ضربت أميركا